لتصل إلى 29,8 مليار دينار.. وتستحوذ على 63٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية لـ «البورصة» البالغة 47 ملياراً

2,65 مليار دينار قفزة بالقيمة السوقية لأسهم البنوك منذ بداية 2025

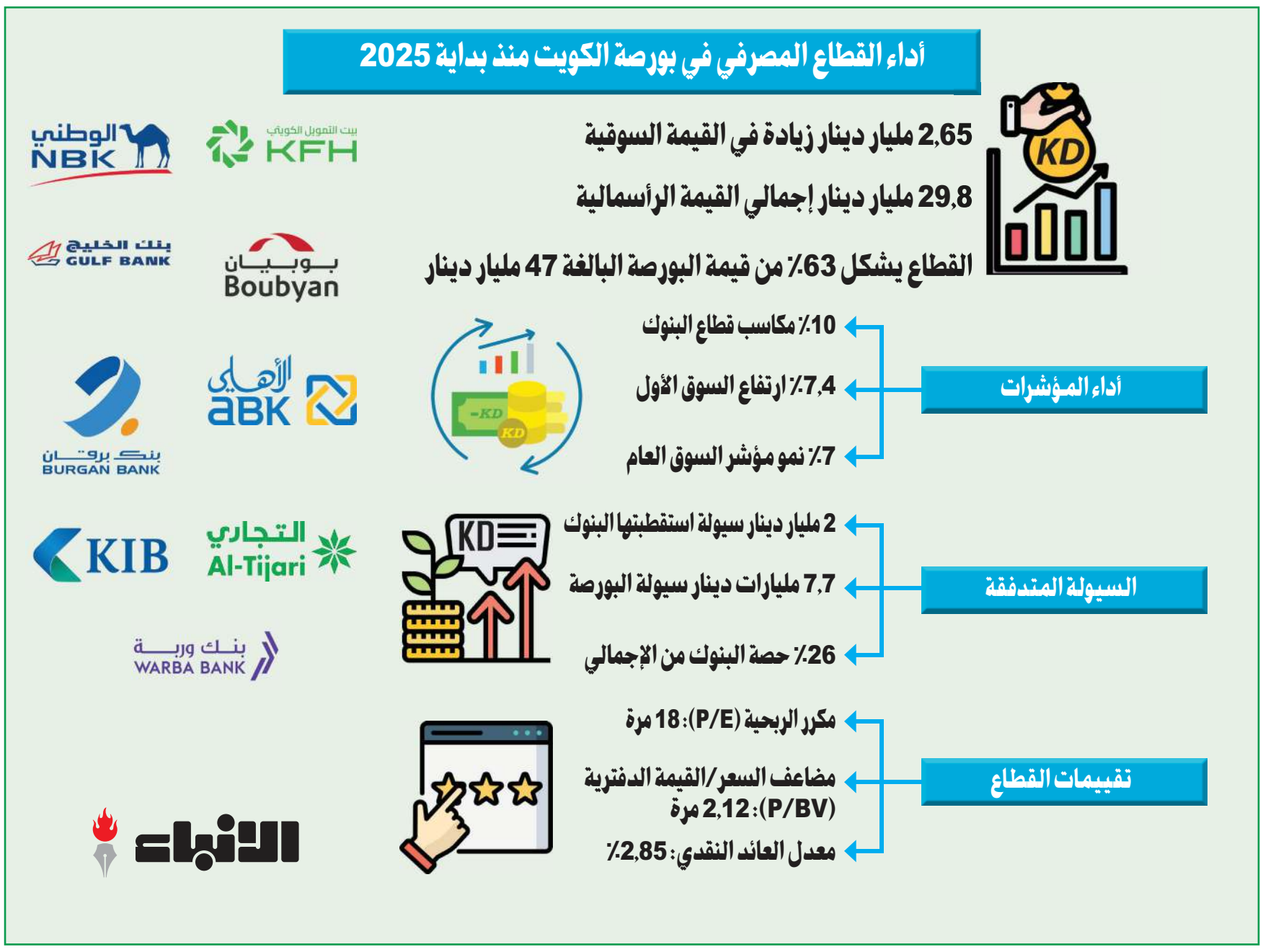

المحلل المالي

أظهر رصد لـ «الأنباء» حول أداء أسهم البنوك المحلية في بورصة الكويت منذ بداية العام الحالي تسجيل القيمة السوقية لأسهم القطاع المصرفي قفزة بـ 2,65 مليار دينار، لتصل إلى 29,8 مليار دينار، كما في 17 أبريل الجاري، وهو ما يعادل 63٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت، والتي بلغت بدورها 47 مليار دينار.

وتأتي هذه المكاسب المحققة بالقيمة الرأسمالية للبنوك منذ بداية العام، لتستكمل مكاسبها المحققة خلال العام الماضي، والتي بلغت نحو 2,5 مليار دينار، وذلك في ظل الثقة الكبيرة من المستثمرين في دور وقدرة القطاع المصرفي المحلي، على الصمود أمام الأزمات، علاوة على استفادته من القوانين الجديدة في البلاد، بعدما تم إقرار قانون التمويل والسيولة خلال الأشهر الماضية، والتوقعات بقرب إقرار قانون جديد للتمويل العقاري في البلاد.

وعلى الرغم من تذبذب أداء بورصة الكويت خلال الفترة الماضية، كردة فعل على خسائر أسواق المال العالمية نتيجة الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على شركائها التجاريين، إلا أن النتائج المالية القوية للبنوك عن عام 2024 وقوة مؤشرات ملاءتها المالية وتفاؤل المستثمرين بالنتائج المستقبلية، دعمت أسهم القطاع لتحقيق مكاسب منذ بداية العام الحالي.

وتشير البيانات إلى أن مؤشر القطاع المصرفي تفوق بأدائه على مؤشرات بورصة الكويت منذ بداية 2025، حيث ارتفع بنسبة 10٪، مقارنة بمكاسب مؤشر السوق العام البالغة 7٪، ومؤشر السوق الاول بـ 7,4٪، فيما استقطبت أسهم البنوك سيولة قيمتها مليارا دينار منذ بداية العام، مستحوذة بذلك على 26٪ من إجمالي سيولة «البورصة» البالغة 7,7 مليارات دينار.

وسجلت جميع البنوك ارتفاعات في قيمتها السوقية منذ بداية العام الحالي، وذلك بقيادة بنك الكويت الوطني الذي ارتفعت قيمته السوقية بحوالي 889 مليون دينار، أي ما يعادل ارتفاع نسبته 12٪ لتسجل قيمته السوقية 8,35 مليارات دينار وبوزن في السوق نسبته 17,7٪، حيث بلغت قيمة التداولات على سهم الوطني 436 مليون دينار منذ بداية السنة.

بينما ارتفعت القيمة السوقية لبيت التمويل الكويتي بنسبة 3,4٪ (أي ما يعادل 430 مليون دينار) لتسجل 13,2 مليار دينار وبوزن 28٪ من القيمة السوقية للبورصة بالتزامن مع أعلى مستوى من السيولة بلغت قيمتها 623 مليون دينار.

كما ارتفعت القيمة الرأسمالية السوقية لبنك بوبيان بنسبة 20٪ (أي ما يعادل 480 مليون دينار) لتسجل 2,84 مليار دينار، وشكلت 6٪ من القيمة السوقية للبورصة وبتداولات منذ بداية السنة على السهم بلغت قيمتها 147 مليون دينار.

أما بنك وربة فقد سجلت قيمته السوقية 482,6 مليون دينار مرتفعة بنسبة 15٪ منذ بداية السنة، أي ما يعادل ارتفاع قيمته 63 مليون دينار وبتداولات قياسية قيمتها 244 مليون دينار.

أيضا ارتفع سهم بنك برقان بنسبة 33,5٪ منذ بداية السنة لتسجل قيمته السوقية 852 مليون دينار، وكذلك الوضع بالنسبة للبنك التجاري الذي ارتفعت قيمته السوقية بنسبة 26٪ لتسجل 1,62 مليار دينار والبنك الأهلي وبنك الكويت الدولي «KIB» بنسبة ارتفاع 13٪ و17,5٪ على التوالي.

وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ في أسعار أسهم البنوك والنمو في صافي أرباح البنوك في عام 2024، فإن تقييمات القطاع (مكررات الربحية ومضاعف السعر إلى القيمة الدفترية) لاتزال عند مستويات مقبولة، ويتداول قطاع البنوك المدرجة في بورصة الكويت حاليا عند مكرر ربحية 18 مرة على أساس أرباح فترة آخر 12 شهرا، بينما سجل مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للقطاع P/BV Ratio 2,12 مرة ومعدل عائد نقدي للقطاع نسبته 2,85٪.

الكيان الجديد عبارة عن شركة شخص واحد كويتية

«تشجيع الاستثمار» تستقطب «أكسنتشر الشرق الأوسط»

علي إبراهيم

تبرز الكويت كوجهة استراتيجية لاستقطاب أبرز الشركات التكنولوجية العالمية، حيث استقطبت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر شركة «أكسنتشر الشرق الأوسط بي.ڤي» (Accenture Middle East B.V) بتأسيس ذراعها الكويتية الرسمية في البلاد. ووفقا لعقد تأسيس الشركة الذي نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، فإن الكيان الجديد عبارة عن شركة شخص واحد كويتية تحمل الاسم ذاته، وحدد في عقد التأسيس أن الشركة أسست من أجل 7 أغراض رئيسية، وهي: أنشطة البرمجة الحاسوبية، وإدارة المرافق الحاسوبية، وأنشطة الخبرة الاستشارية الحاسوبية وإدارة المرافق الحاسوبية، والخدمات الفنية والتقنية الحاسوبية، والحلول المتكاملة الحاسوبية، والاستشارات الإدارية، والبيع بالتجزئة للأجهزة الإلكترونية.

من جهة أخرى، أصدرت «الاستثمار المباشر» قرارا برفع الحرمان من ميزة الإعفاء الضريبي على أحد الكيانات الاستثمارية بعدما قام بتصحيح مخالفة اشتراطات الترخيص بعدم استيفاء عدد العمالة الوطنية المتفق عليها، ووفقا للقرار رقم 388 لسنة 2024 بشأن ضوابط الحصول على المزايا والاعفاءات للكيانات الاستثمارية، يجوز للمستثمر التقدم للحصول على طلب الترخيص الاستثماري ومنح المزايا وفق أحكام القانون رقم 116 لسنة 2023، ويشترط على المستثمر المتقدم لتأسيس كيان استثماري باستيفاء المعايير الصادرة في آلية تقديم طلبات الترخيص ومنح المزايا المعتمدة بالهيئة.

.. والهيئة تتجه لإنشاء مبناها الجديد في منطقة «شرق»

تتجه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر هذا العام إلى إنشاء مبنى خاص بها في العاصمة وتحديدا منطقة شرق، على مساحة قسيمة تبلغ 3960 مترا مربعا وإجمالي مساحة بناء 110 آلاف متر مربع.

ووفقا للخطة السنوية للمناقصات الخاصة بالهيئة عن العام 2026/2025، والتي اطلعت عليها «الأنباء»، فإنها تتضمن مناقصة إنشاء وإنجاز وتأثيث وصيانة وتشغيل مبنى المقر الرئيسي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في القسيمة 55 بقطعة 2 في منطقة شرق.

«التجارة»: نقل وتوزيع 30 موظفاً بقطاع الرقابة

طارق عرابي

أصدرت وكيلة وزارة التجارة والصناعة بالتكليف مروة الجعيدان قرارا بنقل 30 موظفا من مختلف إدارات وأقسام الوزارة إلى مراكز عمل جديدة موزعة على عدد من المحافظات، حيث تنوعت المسميات الوظيفية بين «مفتش تجاري»، و«مساعد منسق»، و«طابع أول»، وغيرها من الوظائف التي تمثل حجر الأساس في منظومة الرقابة الميدانية وخدمة المستهلك.

وجاء في القرار الإداري الذي حمل رقم 66 لسنة 2025، والذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، أن نقل الموظفين التابعين لقطاع الرقابة وحماية المستهلك، يأتي ضمن خطة تنظيمية تهدف إلى تعزيز كفاءة العمل وتوزيع الموارد البشرية بما يخدم المصلحة العامة.

وأن هذه التنقلات تهدف إلى دعم مراكز العمل ذات الكثافة الرقابية والاحتياج الفني، بالإضافة إلى سد النقص في بعض المواقع الحيوية لضمان استمرارية العمل بكفاءة أعلى وتحقيق سرعة الاستجابة لمتطلبات الرقابة على الأسواق والأنشطة التجارية في مختلف مناطق الكويت. ويأتي هذا القرار استنادا إلى القوانين واللوائح المعمول بها، ومنها قانون الخدمة المدنية رقم (15) لسنة 1979 وتعديلاته، وكذلك القرار رقم (38) لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام النقل والندب في الجهات الحكومية، وعلى القرار الوزاري رقم 43 الصادر بتاريخ 10 أبريل 2025 بشأن تفويض وكيل الوزارة في بعض الاختصاصات المقررة قانونا.

وقد أكدت وزارة التجارة والصناعة، من خلال القرار، على جميع المعنيين ضرورة الالتزام بتنفيذه كل فيما يخصه، تعزيزا لمبدأ العدالة في توزيع الكوادر البشرية، ورفعا لكفاءة الأداء المؤسسي بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للوزارة في حماية المستهلك وضبط السوق المحلي.

خلال 2025 وفقاً لـ «بلومبيرغ».. وجاءت في المرتبة الرابعة خليجياً بعد قطر والإمارات وعمان

تحسّن الأداء المالي للكويت يخفّض سعر التعادل 8٪ إلى 81,8 دولاراً للبرميل

علاء مجيد

كشفت تقديرات وكالة «بلومبيرغ» تحسنا ملحوظا في سعر التعادل خلال 2025، حيث يتوقع أن ينخفض إلى 81,8 دولارا للبرميل، مقارنة بـ88,9 دولارا للبرميل في عام 2024، ما يمثل تراجعا نسبته نحو 8٪.

ويعزى هذا الانخفاض إلى تحسن أداء المالية العامة للدولة، مدعوما بزيادة كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية، إلى جانب الارتفاع النسبي في أسعار النفط العالمية.

وأظهرت البيانات ان الكويت جاءت في المرتبة الرابعة خليجيا كأدنى الدول في سعر التعادل في الميزانية، حيث جاءت قطر في المرتبة الأولى كأقل سعر تعادل خليجيا بقيمة 44,7 دولارا للبرميل خلال 2025، وبتحسن نسبته 4,7٪ مقارنة بـ46,9 دولارا خلال العام الماضي، تلتها دولة الامارات حيث بلغ سعر التعادل في 2025 نحو 50 دولارا للبرميل بنسبة تحسن 7,6٪ مقارنة بـ53,9 دولارا للبرميل في 2024.

وجاء سلطنة عمان في المركز الثالث بسعر تعادل بلغ 57,3 دولارا للبرميل في 2025، مقارنة بـ55,4 دولارا للبرميل في 2024، لتصبح بذلك الدولة الخليجية الوحيدة التي زاد فيها سعر التعادل بنسبة 3,4٪، وحل في المرتبة الخامسة المملكة العربية السعودية بسعر تعادل بلغ 90,9 دولارا للبرميل في 2025، بنسبة تحسن بلغت 7,6٪ مقارنة بـ98,4 دولارا للبرميل، وأخيرا حلت مملكة البحرين بأعلى سعر تعادل بلغ 124,9 دولارا للبرميل في 2025، بنسبة تحسن بلغت 7,9٪ مقارنة بـ135,7 دولارا للبرميل في 2024.

من جهة أخرى، ذكرت مجلة «ميد» أن أسواق منطقة دول مجلس التعاون الخليجي جاءت في منأى عن الآثار المباشرة للرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب مقارنة بمعظم الأسواق الناشئة الأخرى، حيث أدت الرسوم الجمركية التي أعلنها ترامب في 2 أبريل الجاري إلى اضطراب الأسواق العالمية، حيث تحول العديد من المستثمرين المتفائلين سابقا إلى متشائمين مع الإعلان عن سلسلة واسعة من الرسوم الجمركية المتبادلة.

وأشارت المجلة إلى أن الأسواق العالمية عانت من أسوأ فتراتها على الإطلاق، حيث جاءت صدمة أسعار النفط السلبية كآلية رئيسية لانتقال الألم الاقتصادي نسبيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ انخفضت أسعار خام برنت بنحو 16٪، وانخفضت إلى ما دون 60 دولارا للبرميل لأول مرة منذ عام 2021.

وأوضحت توقعات شركة «تي إس لومبارد» أن أسعار النفط تضررت بشدة، حيث انخفضت إلى مستويات غير مسبوقة منذ ما قبل الحرب الروسية ـ الأوكرانية.

وتلقت أسواق النفط ضربة قوية خلال أبريل الجاري حيث بالتزامن مع فرض الرسوم الجمركية، أعلنت «أوبيك+» عن خطط لزيادة الإنتاج بشكل أكبر، من 114 ألف برميل يوميا إلى 411 ألف برميل يوميا بحلول مايو، مما صدم سوق النفط.

ولفتت «ميد» إلى أن أن التوسع غير النفطي يعتمد على أسعار النفط الخام لتمويل النمو، وليس على مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي. في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنحو 2٪ عندما يكون سعر النفط أقل من نطاق 60 دولارا للبرميل، مقابل 4,7٪ في المتوسط عندما يكون سعر البرميل أعلى من 80 دولارا للبرميل.

وشكل انخفاض أسعار النفط مصدر قلق عند مناقشة موازنات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي تطلب من دول الخليج الاعتماد على خطط التنويع الاقتصادي وفك الارتباط النفطي مستويات عالية من الإنفاق الرأسمالي، حيث بدأت المنطقة تستعد لمستقبل أقل اعتمادا على النفط، على الرغم من أن الموعد النهائي لذلك لا يزال على بعد 10 سنوات على الأقل. وأظهرت «ميد» أنه على الرغم من انفصال أسواق دول مجلس التعاون الخليجي عن النفط فإن إجمالي التمويل والإنفاق في دول المجلس لا يزال مدفوعا بإيرادات النفط. ويتجلى ذلك في أسعار النفط المتعادلة لدول مجلس التعاون الخليجي.

ومع استقرار الأوضاع في دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل توجه العالم نحو حالة من عدم اليقين وفرض حواجز تجارية، يمكن تعزيز القدرة التنافسية الشاملة للمنطقة، وينطبق هذا بشكل خاص على الاقتصاد الحقيقي، حيث لاتزال الاستثمارات تعتمد في معظمها على الموارد المحلية بدلا من الدولية.

بشكل عام، يتعلق الوضع على المدى القصير بالنفط، وتحديدا بتدفقات رأس المال التي يجلبها، والتي تمول نفقات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالرغم من أن انخفاض أسعار النفط يمثل عاملا رئيسيا يعيق نمو المنطقة فإن الوضع ليس سيئا تماما.

نظرا لاستهداف ترامب للصين وكندا بشكل رئيسي، ستحافظ دول مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين على ميزة تنافسية في البيع للسوق الأميركية، على الرغم من مواجهة إما رسوم جمركية أساسية بنسبة 10٪، أو رسوم جمركية محددة بنسبة 25٪ على الألمنيوم. وفي أفضل الأحوال، ستتمكن هاتان الدولتان الخليجيتان من التفاوض على اتفاقية تجارية قد تعفي صادراتهما من الألمنيوم من الرسوم الجمركية أو تخفف من تأثيرها السلبي. وعلى الرغم من أن العديد من الصناعات قد عانت بالفعل، مثل صناعة البتروكيماويات عموما بسبب انخفاض الطلب وفائض العرض في السوق فإن دول مجلس التعاون الخليجي تجد نفسها في وضع فريد، فاقتصاداتها مهيأة لتكون صديقة للسوق والتجارة، وتتميز بانخفاض الحواجز التنظيمية، ومساحة واسعة، وطاقة كافية للانخراط في أنشطة كثيفة التصنيع.

سعر التعادل المالي لبرميل النفط في ميزانيات الخليج
(دولار للبرميل)

	2023	2024	2025*
البحرين	152.0	135.7	124.9
الكويت	79.6	88.9	81.8
عُمان	54.0	55.4	57.3
العراق	80.4	94.6	92.4
قطر	49.8	46.9	44.7
السعودية	94.9	98.4	90.9
الإمارات	52.8	53.9	50.0

*=Projected | Source: International Energy Agency, Bloomberg Intelligence